محمد بوبوش

وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى

محمد بوبوش

باحث في العلاقات الدولية ــ
جامعة محمد الخامس، أكدال ــ الرباط.

إن من يتتبع مجريات ومسار العلاقات الدولية، لا بُدَّ أن يلاحظ أن التجمعات الإقليمية التي لا تضم في عضويتها إلا عدداً محدوداً من الدول، لا تؤدي دوراً هاماً في تكوين قواعد القانون الدولي العام فحسب، بل في مواجهة المشاكل التي تعانيها الدول أيضاً[١]. ويجيء الدور الأخير، المتسم بالطبيعة العملية، ليبرز أهمية المنظمات الإقليمية[٢] في نطاق العلاقات الدولية.

يعد التكامل الإقليمي إحدى السمات الرئيسيّة للعالم[٣]، وإن كانت صيغة التكامل الإقليمي الأوروبي تستقطب الاهتمام في هذا المجال بتمتعها بدرجة عالية من الاعتماد المتبادل في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية[٤]، فإن الدول المتخلفة أصبحت أحوج من غيرها إلى إقامة وتأسيس التعاون في ما بينها عن طريق هذا الأسلوب المتقدم (التكامل). فالتكامل ضرورة لا بُدَّ من مراعاتها بالنسبة إلى الدول[٥] التي تعاني أوضاعاً اقتصادية غاية في السوء ـ فلا بُدَّ من تسجيل التدهور المستمر في اقتصاديات هذه الدول التي أصابها ضرر بالغ جراء الانكماش الاقتصادي العالمي العميق والتي تعاني وطأة نظام ظالم وغير منصف في العلاقات الاقتصادية الدولية.

أولاً: جهود اتحاد المغرب العربي في مجال التكامل الاقتصادي

إن الاتجاه نحو الوحدة لا ينبع فقط ـ وبشكل مباشر ـ من الإحساس بوحدة الهوية، وإنما يخضع لعوامل موضوعية، محلية وعالمية، تختلف باختلاف الظروف المحيطة. فربط تحقيق الوحدة بوجود عواملها الذاتية، مسألة أُثبت عدم جدواها نظراً إلى اقتصارها على بعد واحد، وهو البعد المستند إلى الهوية، وإغفال حقيقة العوامل الموضوعية والخارجية التي لها تأثير كبير في تكوين الدول والأمم، وتنظيم العلاقات في ما بينها، فهي التي تملك أن تدفع الدول إلى التحالف أو الاندماج، أو التفكك والانفصال.

(١) إن القانون الدولي العام في غالبية قواعده أوروبي المنشأ، أي كان قانوناً إقليمياً، هذا إلى أن كثيراً من القواعد الدولية قد تمخضت عن العرف الإقليمي، انظر في ذلك: مصطفى سلامة حسين، **المنظمات الدولية: منظمة الأمم المتحدة ـ جامعه الدول العربية ـ منظمة الوحدة الأفريقية ـ منظمة التجارة العالمية** (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٨)، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(٢) يمكن تعريف المنظمة الإقليمية على النحو التالي: «تلك المنظمة الجزئية التي لا تضم في عضويتها إلا عدداً محدوداً من الدول نظراً إلى وجود رابطة تضامن محدودة تجمع في ما بينها. فمحدودية مضمون نطاق رابطة التضامن تؤدي إلى محدودية نطاق العضوية في المنظمة الإقليمية. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

(٣) محمد الشاذلي، «التكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية،» **المجلة المصرية للقانون الدولي** (١٩٧٨)، ص ٢٢٧.

(٤) عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٢.

(٥) مصطفى سلامة حسين، «الجماعة الاقتصادية الأفريقية: قراءة قانونية،» **السياسة الدولية**، العدد ١١٣ (تموز/ يوليو ١٩٩٣)، ص ٢٩.

ويظل السؤال مطروحاً حول ماهية المؤهلات والعوامل المشجعة على قيام وحدة مغاربية، تتجنب أسباب فشل تجارب الوحدة السابقة، وماهية آفاق الوحدة المغاربية في ظلّ معاهدة مراكش ١٧ شباط/ فبراير ١٩٨٩ المؤسسة للاتحاد المغاربي.

فكرة المغرب العربي مرتبطة من حيث الظهور، على الأقل في تجلياتها الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية، بفكرة الوحدة العربية وبتطوراتها. فليس من باب الصدفة أن تتزامن فكرة إنشاء «مكتب المغرب العربي» سنة ١٩٧٤ وقبلها مع المشاريع الوحدوية وبتطوراتها التي عرفت في المشرق العربي. وقد قطع اتحاد المغرب العربي أشواطاً في مجال التكامل الاقتصادي، غير أن هناك معيقات حالت دون تحقيق نتائج إيجابية لهذا التكامل.

١ ـ مسيرة الاندماج الاقتصادي المغاربي

تظهر الرغبة الاندماجية واضحة ضمن ديباجة هذه المعاهدة التي تنصّ على ضرورة إتاحة السبل الملائمة لتوجيه البلدان المغاربية تدريجياً نحو تحقيق اندماج شامل بينها، حتّى تكتسب وزناً نوعياً على المستوى العالمي[٦]. كما إنَّ المادة الثالثة من المعاهدة نفسها تعتبر أن من بين أهداف السياسة المشتركة تحقيق التنمية الاقتصادية بما في ذلك إنشاء وإعداد المشاريع والبرامج المشتركة[٧].

وقد تعزز هذا التوجه الاندماجي إثر انعقاد مجلس رئاسة الاتحاد بتاريخ ١٢ تموز/ يوليو ١٩٩٠ الذي دعا وزراء الخارجية والاقتصاد والفلاحة إلى وضع استراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة، وقد تمت فعلاً صياغة الوثيقة في شهر كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٩١ على أساس تحديد مراحل معينة لتحقيق الاندماج، ومن جهة أخرى تنمية الموارد الاقتصادية في جميع الميادين. لقد اعتمدت القيادات المغاربية النهج الاندماجي التقليدي المتمثل في الانطلاق بإقامة منطقة للتبادل الحر ثمّ اتّحاد جمركي قبل إنشاء سوق مغاربية مشتركة[٨].

(٦) تنصّ ديباجة المعاهدة على: «إيماناً منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت لإقامة اتحاد بينها، يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجياً نحو تحقيق اندماج أشمل في ما بينها، ووعياً منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزناً نوعياً يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن المالي وتثبيت العلاقات السليمة داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم».

(٧) تنصّ الفقرة الثانية من المادة الثالثة: « ـ في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد»..

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: «الملامح الكبرى لاستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة،» (أمانة اتحاد المغرب العربي، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١)، ص ٧ وما بعدها.

أ ـ إقامة منطقة للتبادل الحر: تهدف هذه المرحلة إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، وذلك عن طريق اتخاذ التدابير القانونية والإدارية والمالية التي تشجع على إقامة مناخ للتعامل المغاربي، وكذلك وضع الاتفاقيات الضرورية لإنشاء هذه المنطقة والتصديق على باقي الاتفاقيات المشتركة، على أن تبدأ هذه المرحلة قبل نهاية سنة ١٩٩٢.

ب ـ الاتّحاد الجمركي: إنشاء الوحدة الجمركية قبل نهاية سنة ١٩٩٥، وعلى أن يتم خلال هذه المرحلة توحيد الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة من كلّ الأطراف، ووضع تعريفة جمركية موحّدة تجاه باقي الدول، وتوحيد الأنظمة والتشريعات الجمركية.

ج ـ السوق المغاربية المشتركة: إنشاء سوق مشتركة بين دول الاتّحاد قبل نهاية سنة ٢٠٠٠، وتهدف هذه المرحلة إلى الوصول إلى الاندماج الاقتصادي، وإرساء نظام واحد للأسواق، وإقامة سوق داخلية كبرى واحدة تلغى فيها الرسوم الجمركية والحواجز الأخرى، وإلى تحقيق تنقل الأشخاص وانتقال السلع والخدمات وكذلك رؤوس الأموال[٩].

د ـ الاتّحاد الاقتصادي المغاربي: لم تحدد الاستراتيجية المغاربية أي استحقاق لتحقيق هذا الهدف، ولكنها اعتبرت أن ذلك يتطلب توحيد سياسات ومخططات التنمية الاقتصادية على أسس وأهداف مشتركة واحدة مع مراعاة تقليص الفوارق التنموية داخل البلدان المغاربية.

ثانياً: أسباب فشل تجربة التكامل المغاربي

في الواقع، إذا كان الاتّحاد المغاربي قد شكل خطوة ملموسة في مسلسل تطبيع العلاقات المغاربية، فبصرف النظر عن سلسلة الاجتماعات التي عقدتها مختلف الأجهزة، فإن الحصيلة الفعلية بعد مرور أكثر من ١٠ سنوات تبدو هزيلة ولا تستجيب للمطامح والآمال التي فتحتها المعاهدة. فهي ما زالت متعثرة وخاضعة لعوامل التنافر أكثر مما تخيم عليها عوامل الجذب. ويمكن إرجاع هذه الوضعية إلى عوامل عدة، منها ما هو داخلي، ومنها ما هو إقليمي، ومنها ما هو مرتبط بعلاقات المجموعة مع المحيط الدولي:

١ ـ التجزئة والقطرية في دول المغرب العربي

لقد انطلقت الدعوة إلى إقامة اتحاد مغاربي في مؤتمر طنجة في ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٨٥. وقد كانت هذه الدعوة تحمل في طياتها طموح بناء اتحاد مغاربي قوامه النمو والتحرر

(٩) «عولمة الاقتصاد والاندماج الجهوي وإعادة الهيكلة بالمغرب العربي، وقائع الأيام الدراسية المغاربية التي احتضنتها جمعية الاقتصاديين المغاربة وجمعية الاقتصاديين التونسيين،» الرباط، ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، ص ٦٩.

الاقتصادي، وتجاوز مخلفات العهد الاستعماري بإقامة جبهة مغاربية للدفاع عن اقتصاديات الأقطار المغاربية وحمايتها من عواقب قيام السوق الأوروبية المشتركة بين بلدان الضفة الشمالية للبحر المتوسط.

وفي حقبة الستينيّات، فترة نيل كلّ أقطار المغرب العربي لاستقلالها من المستعمر الأوروبي، اختارت القيادات المغاربية الحاكمة بناء الدولة القطرية[١٠]، فتجمدت كلّ خطوات الوحدة، وضعفت آمال بناء وحدة مغاربية، وتلاشت تطلعات إقامة اتحاد اقتصادي على غرار المجموعة الأوروبية.

كانت الدولة القطرية في المغرب العربي تستمد شرعيتها من مقاومة شعوب المغرب العربي للاحتلال الأجنبي الذي أدى إلى طرد الاستعمار وتحقيق الاستقلال. ومن ثمّ اختارت القيادات السياسية الحاكمة في المغرب العربي البناء القومي والتكامل الوطني في إطار الدولة القطرية على حساب فكرة البناء الوحدوي المغاربي. هذا الخيار أوقف العلاقات المغاربية عند حدود الدولة القطرية، وجعلها محكومة بمقياس المصالح القومية الضيقة[١١].

يفترض المراقب من الخارج أن دول المغرب العربي مهيأة أكثر من غيرها لرسم معالم تعاون عربي إقليمي، فاعل في محيطه المجتمعي، ومطور لآليات في التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بحكم الطابع الواقعي والبراغماتي الذي وسم أغلب سياسات أقطاره. ولعله يفترض أيضاً أن غياب الوعي القومي الشمولي عن نخبه السياسية، كما هو الحال عليه في المشرق العربي عموماً، قد يساعد في بلورة أهداف واضحة ومتدرجة، وهو ما يمنحها إمكانية التحقق الفعلي في مستوى الممارسة والإنجاز[١٢].

٢ ـ عدم تجانس الأنظمة السياسية

لا أحد يجادل حول اختلاف الأنظمة السياسية الحاكمة في أقطار المغرب العربي بعد الاستقلال. ففي المغرب الأقصى يوجد نظام الملكية الدستورية والنهج الليبرالي المرتكز إلى التعددية الحزبية. وعلى حدوده الجنوبية يقوم نظام سياسي يدير دفة الحكم فيه مجلس عسكري مؤقت. وعلى حدوده الشرقية يقوم نظام يعتمد الحزب الواحد. وفي ليبيا استبدل النظام الملكي بنظام عسكري، بعد انقلاب ١٩٦٩، يقوم على تنظيمات اللجان الشعبية. وعلى الحدود الشرقية للجزائر يحكم القطر التونسي نظام رئاسي أسسه بورقيبة، يعتمد على نظام الحزب الواحد.

(١٠) Fathallah Oualalou, L'UMA. Le Grand Marché européen et la nécessaire Mutation des rapports euro Maghrébins, Dans l'ouvrage Maghreb Arabe EUROPE, Actes du 2e Forum Méditerranéen de Tanger 27 Mai 1989, p. 136.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

(١٢) كمال عبد اللطيف، «اتحاد المغرب العربي: الإصلاح السياسي أولاً،» **الشرق الأوسط**، ١٩/٨/٢٠٠٤.

فالأنظمة السياسية لبلدان المغرب العربي تعرف تناقضاً واضحاً، على مستوى المؤسسات، بتزكية التعارض في السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة.

ـ تجربة جزائرية تحمل «هم» الطموح نحو بناء المجتمع الاشتراكي.

ـ ونموذج مغربي/ تونسي يتأرجح بين المحافظة على عتاقة بناه، والميل نحو الغرب الرأسمالي.

والملاحظ أن مختلف الدول المغاربية، إذا صرفنا النظر عن الجماهيرية الليبية التي ترزح تحت نظام سياسي غير قابل للتوصيف، تعيش مخاضاً سياسياً يحول دون البحث عن السبل القمينة بالانتقال إلى أنظمة ديمقراطية تعددية تضع حداً للأنظمة التسلطية والفردية. وهذه المهمة لا تتم في الدول كافة بالوتيرة نفسها. فإذا كان المغرب يبحث عن هذه النقلة في إطار إصلاحات توافقية، حافظت لحد الساعة على الاستقرار، ومكنت من تحقيق إنجازات ديمقراطية ملحوظة على المستويات كافة، فإن الأمر ليس كذلك في الجزائر التي أدى فيها إجهاض المسلسل الديمقراطي في سنة ١٩٩٢ إلى دخول البلاد في حرب غير معلنة ما زالت تخيم على البلاد، وتجعل الاضطراب سيد الموقف في المجالات كافة، وبالتالي تطرح على الدول المغاربية، ومنها المغرب، إشكالية التعامل مع تفاعلات الأحداث، ونوعية التوازن وحدوده في تحليل وتقييم ما يجري في هذا الجزء من المغرب العربي. فغالباً ما يؤدي تصريح أو موقف إلى تشنج النظام في الجزائر. وإذا كانت تونس قد استطاعت بعد إقصاء الزعيم الحبيب بورقيبة تقزيم الخطر الأصولي الذي كانت تمثله حركة النهضة، فإن الخطوات الانفتاحية التي أقدم عليها الرئيس زين العابدين بن علي لا يظهر أنّها أقرت بشكل لا رجعة فيه إقرار التعددية[١٣].

إن المضايقات التي تعرض لها المنافس السابق في الانتخابات الرئاسية التونسية المنصف المرزوقي، والحكم بإحدى عشر سنة على السيد محمّد مواعدة، رئيس حركة الاشتراكيين الديمقراطيين، ومضايقة أعضاء من المكتب السياسي المعروفين باهتمامهم بحقوق الإنسان (خميس الشماري والشاذلي نفاتي)، هذه الإجراءات التي أفرزت انتقادات القوى السياسية المغربية، لم يستسغها النظام التونسي[١٤]، الأمر الذي أدّى إلى فتور في العلاقات المغربية التونسية. وهذا السلوك يترجم بشكل واضح استمرار هيمنة الرؤية الواحدة في التعامل مع البناء المغاربي. فالحديث عن وجود مجتمع مدني يفترض القبول بتعددية المواقف والتقييمات داخل الأقطار المغاربية، فالمغرب العربي في ظلّ الخيار

(١٣) الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية المغربية، الفاعلون والتفاعلات**، تقديم عبد الهادي بوطالب (الرباط: شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ٩٥.

(١٤) انظر على سبيل المثال البلاغ الذي أصدره المكتب الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والذي أدان فيه الخروقات التي تعرفها وضعية حقوق الإنسان في تونس، الاتحاد الاشتراكي، ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٦.

الديمقراطي، لا ينبغي أن يبقى حكراً على الأنظمة السياسية، بل من الضروري أن يستوعب حقيقة مساهمة كافة الفعاليات في تشييد هذا الصرح، وإلا فإنه سيظل محدوداً في عطائه[(١٥)].

٣ ـ المعوقات المؤسساتية

يتميز اتحاد المغرب العربي بتعدد معوقاته المؤسساتية الناجمة عن الطبيعة المتخلفة للمعاهدة المؤسسة له، مما جعله عرضة لأي خلاف سياسي بين الدول الأعضاء، إذ يبدو جلياً أن الريبة في ما بين الدول الأعضاء جعلتها تتوخى الحذر، كما إنَّ عقدة السيادة حالت دون رقي هذه المعاهدة إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي. ولعل الدليل على هذه الريبة المتبادلة وعقدة السيادة وأيضاً غياب الرؤية الاستراتيجية، والخبرة في مجال التكامل الإقليمي، يكمن في تبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات (المادة السادسة).

وتعلم الدول المؤسسة لاتحاد المغرب العربي جيداً بحكم عضويتها في الجامعة العربية أن مبدأ الإجماع عطل الجامعة وحولها إلى جسد بلا روح، إلا أنّها أقرته في النصّ التأسيسي للاتحاد المغاربي. وما زاد من تعقيد الأمور هو تبني المعاهدة شرط موافقة كلّ الأعضاء على أي اقتراح تعديل أحكام هذه المعاهدة (المادة الثامنة عشرة)، وسنرى في ما بعد أن الدول المغاربية أدركت مدى عقم هذا المبدأ، وحاولت تصويب الأمور لتنشيط الاتحاد. كما إنَّ أحكام معاهدة مراكش تشترط موافقة وتوقيع كلّ الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقية وقع عليها، فكان أن عطلت هذه الآلية العمل المغاربي المشترك، فمن بين ٣٧ اتفاقية وقعت في إطار اتحاد المغرب العربي صادقت الجزائر على ٢٩ وصادقت تونس على ٢٧ وصادقت ليبيا على أقل من ذلك، في حين لم يصادق المغرب إلا على خمس اتفاقيات فقط. وعليه لم تدخل حيز التنفيذ إلا تلك الاتفاقيات الخمس. ولذا تقترح دول مثل الجزائر تعديل هذه الآلية بطريقة تسمح بتنفيذ الاتفاقيات بمجرد تصديق غالبية الدول عليها. وقد درس الوزراء في اجتماعهم في آذار/ مارس ٢٠٠١ في الجزائر اقتراح تعديل المعاهدة المؤسسة واستبدال مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات بقاعدة الإجماع، ولكن هذه القضية أحيلت إلى لجنة فنية للبحث فيها في انتظار انعقاد قمة مغاربية.

٤ ـ مشكلة الصحراء

يكشف تعثر مشروع اتحاد المغرب العربي في نظرنا ثقل القيود السياسية الكابحة لإمكانية ترجمة بنوده على أرض الواقع، ويكشف أيضاً نوعية العوائق الفعلية التي تحد من آفاقه. ومن أبرز هذه القيود نذكر الإشكال الذي ما تزال تطرحه قضية الصحراء المغربية بين

(١٥) الحسان بوقنطار، **السياسة العربية للمملكة المغربية**، سلسلة بحوث استراتيجية (باريس: مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، ١٩٩٧).

المغرب والجزائر، وذلك رغم تعدد المبادرات العربية والدولية والمغاربية الرامية إلى إيجاد مخرج مناسب لهذه القضية.

ظلت مشكلة الصحراء مصدر توتر بين المغرب والجزائر. فالمشروع لم يشكل أرضية ملائمة لتجاوز هذا النزاع، وإذا كان المغرب والبوليساريو قد استطاعا الاتفاق في آب/أغسطس ١٩٨٨ على اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار، والشروع في عملية تحديد هوية المشاركين في الاستفتاء من القبائل الصحراوية، فإن هذه العملية التي بدأت تحت إشراف الأمم المتحدة سرعان ما اصطدمت بعراقيل ناتجة من مواقف جبهة البوليساريو التي رفضت القبول بالنظر في اللوائح التي قدمها المغرب، مدافعة عن ضرورة التمسك بالمعطيات التي تضمنها الإحصاء الإسباني لسنة ١٩٧٤. وقد كان للموقف الجزائري الذي ظلّ مسانداً لأطروحة البوليساريو ردّ فعل سلبي في المغرب تمثل في مطالبة المسؤولين المغاربة من الجزائر التي كانت تترأس الاتّحاد، تجميد عمله في انتظار إعادة تقييم مسيرته. ولم تفض بعض التحرّكات إلى إعادة تنشيط مسيرة الاتّحاد المغاربي بشكل فعال، وتصرّ الجزائر على ضرورة عزل ملف الصحراء، والانكباب على باقي الجوانب، وهو التصور الذي يرفضه المغرب، حيث يتشبث بمقاربة شمولية تدمج كافة القضايا العالقة بين الطرفين. وفي هذا الإطار تشكل المبادرة الملكية المتعلّقة بمنح سكان الأقاليم الصحراوية حكماً ذاتياً موسعاً، حلاً نهائياً وتوافقياً يقوم على قاعدة لا غالب ولا مغلوب، حلّ يقوم على الشرعية الدولية ومبادئ الديمقراطية واللامركزية[١٦].

ثالثاً: الاندماج الاقتصادي الإقليمي المغاربي مع الاتّحاد الأوروبي

تجدر الإشارة أولاً إلى أن الاتّحاد الأوروبي لا يتعامل مع الاتّحاد المغاربي ككتلة متجانسة، بل يتعامل مع كلّ دولة بشكل منفرد عبر اتفاقيات الشراكة. فالتعاون بين أقطار المغرب العربي ودول الاتّحاد الأوروبي يخضع لمجموعة من المؤثرات الموضوعية، وتحكم سيره عوامل عدة تدلّ على درجة نمو كلّ طرف وتكامله داخل المنظومة الجغرافية التي ينتمي إليها، ودرجة التجانس الاقتصادي والسياسي لأعضاء المنظومة. وإن نظرة إلى واقع العلاقات المغاربية الأوروبية من هذه الزاوية، تؤكد أن طرفي هذه العلاقة هما وحدتان سياستان واقتصاديتان غير متجانستين، وأن علاقتهما الدولية علاقات تشوبها التبعية، تبعية اقتصاديات بلدان المغرب العربي للمجموعة الأوروبية واعتماد صادراتها على أسواقها.

ـ الدول المغاربية واتفاقيات الشراكة الثنائية مع الاتّحاد الأوروبي

تمثل دول شمال أفريقيا، ومنها الدول المغاربية، منطقة ذات أهمية كبرى لموقعها

(١٦) انظر: محمد بوبوش، «قضية الصحراء ومفهوم الاستقلال الذاتي،» (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الحقوق، أكدال، الرباط، ٢٠٠٥).

الاستراتيجي من جهة، ولسوقها الواسعة من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق تبقى روابط التعاون مع هذه البلدان في نظر دول الاتّحاد الأوروبي من المسلّمات التي لا يمكن التخلي عنها، بل يجب أن ترقى اتفاقيات التعاون إلى اتفاقات شراكة. كذلك من صالح الدول المغاربية الارتباط عن طريق الشراكة بدول الاتّحاد الأوروبي بواسطة اتفاقيات شراكة تتبنى في ذلك قواعد مؤتمر برشلونة المنعقد في الفترة ٢٧ ـ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، الذي حدد بيانه أسس التعاون والمشاركة على المستويات التالية[١٧]:

ـ الشراكة في السياسة والأمن (إقامة منطقة مشتركة من السلام والاستقرار)[١٨].

ـ الشراكة في الاقتصاد والمال (إقامة منطقة مزدهرة اقتصادياً «منطقة للتبادل الحر في أفق سنة ٢٠١٠»).

ـ الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية، والشؤون الإنسانية[١٩].

إن هذه الشراكة ستترجم عملياً إلى:

ـ بناء منطقة نمو في وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكامل الجهوي.

ـ الزيادة المعتبرة في المساعدات المالية من دول الاتّحاد الأوروبي.

ـ تقوية وتدعيم عملية التحديث الاجتماعي والاقتصادي.

ـ خلق مناخ جديد للعلاقات الاقتصادية، وخصوصاً في مجال تنمية التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي والتقني.

بالإضافة إلى مسائل أمنية أخرى تخص الديمقراطية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان. ويجب أن يستجيب هذا التعاون لحاجيات الدول وأهدافها لأن تنميتها واستقرارها مرهونان به، لذلك يجب أن تزود هذه السياسة المتعددة الجوانب بإرادة سياسية شجاعة قصد إقامة تعاون مثمر وجعله بمثابة شراكة تقوم على المساواة[٢٠].

(١٧) زكي حنوش، «دول الاتّحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي،» **آفاق اقتصادية**، العدد ٨٢ (٢٠٠٠).

(١٨) إن البعد السياسي والأمني يركز على احترام الدول الأعضاء لمجموعة من المبادئ الكلاسيكية في العلاقات الدولية، كما هو الأمر بالنسبة إلى عدم التدخل، واحترام الوحدة الترابية، وتحريم اللجوء إلى القوة، واحترام الوحدة الترابية للدول، وحل الخلافات بالطرق السلمية، ومحاربة الجريمة المنظمة والمخدرات، والالتزام بمعاهدات نزع السلاح وعدم انتشارها، فضلاً عن ذلك احترام حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون.

(١٩) وذلك من خلال إجراءات عدة، منها تنمية الموارد البشرية عبر التكوين والتربية والتنمية الاجتماعية، وكذلك إعادة النظر في الهجرة ومحاربة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة من خلال سياسة مشتركة. علاوة على ذلك، فإن قضايا الصحة والثقافة والإعلام تشكل مجالات مهمة في هذه الشراكة..

(٢٠) Azzouz Kerdoun, *La Sécurité en Méditerranée* (Paris: Publisud, 1995).

وحتّى ترقى علاقات الاتّحاد الأوروبي بالدول المغاربية من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط إلى شكلها المنظم، فقد تمّ التوصل إلى اتفاقيات ثنائية للشراكة في إطار المشروع الأورومتوسطي بين الاتّحاد الأوروبي وتونس في تموز/ يوليو ١٩٩٥، لتدخل ضمن مرحلة التطبيق في آذار/ مارس ١٩٩٨، ومع المغرب في شباط/ فبراير ١٩٩٦، لتدخل مرحلة التنفيذ في آذار/ مارس ٢٠٠٠، ومع الجزائر في نيسان/ أبريل سنة ٢٠٠٢.

إن التشييد الحقيقي لفضاء اقتصادي أورومتوسطي ما يزال يخضع لعوامل عدة، بالرغم من التجسيد النظري لهذه الشراكات الثنائية، فالفارق في مستوى التنمية بين شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه واسع جداً. وإن مطالبة بلدان الضفة الجنوبية ببذل المزيد من الجهود بصفة مستمرة حتّى آفاق عام ٢٠١٠ للارتقاء إلى مستوى منافسة بلدان الضفة الشمالية وبلورة منطقة للتجارة الحرة، تعني الموافقة على الظهور التلقائي لتكتلات أخرى.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال توقع تقدّم مرض في عملية التأهيل العام للبلدان الشركاء، إذا تمادت المجموعة الأوروبية في تصورها كما كانت نظرتها في السابق لبلدان الجنوب. فالإرادة يجب أن تكون صلبة والنية صادقة لتجسيد برنامج العمل الذي اعتمدته قمة برشلونة وجميع اللقاءات المنبثقة منها، لأن التوقيع على اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية من طرف ثلاثة بلدان مغاربية (تونس ـ المغرب ـ الجزائر) يستدعي طرح التساؤلات التالية:

كيف يتم إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين بلدان الاتّحاد الأوروبي المتطورة تصنيعاً وتكنولوجياً والبلدان المغاربية المتخلفة إنتاجاً ونمواً؟

هل تقتصر هذه الشراكة على المبادلات التجارية، في حين ترتكز الاقتصاديات الحالية على المعارف والإبداع في إطار عولمة الاقتصاد؟

ما محتوى التعاون بين شركاء غير متوازيين، وهل من تقارب، وبأي كيفية؟

من مميزات اقتصاديات دول المغرب العربي المركزية الضعف الكبير في تنوع جهازها الإنتاجي مع تدهور شبه تام للمؤشرات الاقتصادية، لأن الاختيارات السياسية ـ الاقتصادية المعتمدة سابقاً من طرف الدول المغاربية أحدثت اختلالات على مستوى التوازنات الاقتصادية من جراء المزج بين نموذج إحلال الواردات في الصناعات التحويلية من جهة، وتطوير الصادرات في الصناعات الاستخراجية من جهة أخرى.

وقد ساهمت أزمة المديونية الخارجية في تعميق الفجوة، حيث بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٠ المعدلات التالية: ٦٠ بالمئة للجزائر، ٥٢ بالمئة للمغرب، ٥٣ بالمئة لتونس، وكذلك أزمة أسعار البترول بالنسبة إلى الجزائر في منتصف عقد الثمانينيّات (١٩٨٦). وخلال عقد التسعينيّات حاولت الدول المغاربية التقليص من دخل

الدولة في الحياة الاقتصادية بالاعتماد على نماذج جديدة وإصلاحات في منظوماتها الاقتصادية، تتبنى في ذلك استقلالية المؤسسات والانفتاح على العالم الخارجي والدخول في اقتصاديات السوق (حالة الجزائر).

رابعاً: الاتّحاد المغاربي ومجلس التعاون الخليجي بين النزعة القطرية والوحدة العربية

مما لا شكّ فيه أن أي تعاون أو تنسيق أو توجه نحو التكامل بين قطرين عربيين أو أكثر أمر مرغوب فيه ومطلوب، وهو موضوع التأييد، ويأتي طبقاً لما حث عليه ميثاق جامعة الدول العربية، ويجسد خطوة في الدرب السائر نحو الوحدة. وتأخذ هذه السمات معناها القومي حينما يكون ذلك التعاون، سواء اقتصر على أبسط أشكال التعاون، أو امتد حتّى بلغ حدّ التكامل بعيداً عن أن يشكل تكتلاً أو محوراً، ينظر إلى القضايا العربية المشتركة بمنظار مصالح التكتل أو يتخذ موقفاً موحّداً ـ كتكتل ومحور تجاه قضية من القضايا، أو دولة عضو في الجامعة، أو ينشغل بشؤون منطقته ومشروعاتها، وبرامج تنميتها، وعلاقاتها الدولية، بمعزل عن العمل العربي المشترك وخارج إطار الاستراتيجيات والخطط والمشروعات المقررة في إطار الجامعة العربية[٢١]. فإلى أي حد حاول كل من اتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي التوفيق بين ما هو قطري، وما هو قومي يهم المجتمع العربي ككل؟

يحتل مفهوم الدولة القطرية مكانة هامة في الأدبيات الوحدوية، الجديدة، ذلك أننا نلاحظ ظهور بعض الأبحاث التي تتناول بكثير من التفصيل علاقة الدولة القطرية، أو الدولة الوطنية بالدولة القومية الواحدة. فقد كان الفكر القومي يسلم بأن الدولة القطرية صنيعة من صنائع الاستعمار، تشكل عائقاً أمام شعار الوحدة العربية. ويبقى أن قيام هذه التجمعات الإقليمية العربية الوسيطة يعني من ضمن ما يعنيه أمرين أساسيين:

أولهما الاقتناع بالحاجة إلى التعامل الواقعي مع المعطيات الجيوسياسية في البلاد العربية، عندما يتعلق الأمر بالعمل الوحدوي، أي الاقتناع بضرورة إعادة الاعتبار لفكرة الجوار الجغرافي في مسائل الوحدة، والاعتراف لها بموقعها الحاسم في عملية التوجيه الإقليمي. فقد استطاع العمل القومي في الخمسينيّات والستينيّات أن يتجاوز عوامل الجوار الجغرافي والاتصال الإقليمي، وأن ينجز نماذج للعمل الوحدوي العربي، كانت قادرة على الإلحاح بالقضية على المجتمع العربي ونضاله الفكري والسياسي والاجتماعي، وطرحت وحدة الوطن العربي مدخلاً لتحرر وتقدّم هذه الأمة، لكن ضرب المشروع القومي في

(٢١) هيثم كيلاني، «تقييم التجارب الوحدوية العربية السابقة، ظروف قيامها وأسباب فشلها،» **الوحدة**، العدد ٦٥ (شباط/ فبراير ١٩٩٠)، ص ٦١.

الستينيّات، والتحولات الكبرى في الواقع العربي في السبعينيّات، والثمانينيّات، وفي موازين الثروة، والقوة، والتوجهات، والقدرة على التأثير خلقت واقعاً جديداً في مقاربات العمل الوحدوي، والوعي بعوامل الجوار، والتكامل كمصدر إلهام ـ يكاد يكون وحيداً ـ لمطامح الوحدة، أو جعلت منها، في ما يبدو أحياناً محطة للوصول وليست للانطلاق.

أما **ثانيهما**، فيتعلق بالاقتناع العام بفشل الدويلات العربية (الدولة القطرية) في الاضطلاع بالمهام التي طرحتها على نفسها منذ الاستقلال، وشكلت بعض مصادر شرعيتها، فقد تبين أنّها لم تكن عاجزة عن مجابهة التحديات التي طرحت عليها بعد الاستقلال فقط، بل أثبتت التجارب أنّها عاجزة حتّى عن حماية هذا الاستقلال الذي تعرض ويتعرض لانتهاك خطير، إلى درجة الارتماء الكلي لكل الدول القطرية في أحضان التبعية الخارجية، كما تبين عجزها عن إنجاز أي من مهام التنمية الاقتصادية(٢٢). ويستوي في هذا العجز الأقطار التي اتبعت طريقاً رأسمالياً للتنمية، مع تلك التي اتبعت طريقاً اشتراكياً للتنمية. وعلى هذا كلّه فقد ظلّ الحفاظ على أمن التنمية الوطني لِكُلّ دولة حلماً بعيد المنال، تعاظمت استحالته مع الانتهاكات الخارجية الصارخة له.

لقد كان الاقتناع بفشل الدولة القطرية في حلّ المشاكل التي تصدت لها، من الاقتصاد، إلى الأمن، وبالدور الهام للجوار الجغرافي والاتصال الإقليمي في عملية التوحيد المتطابق مع نظم سياسة متجانسة عاملاً هاماً، وحاسماً في الدفع بالحركة السياسية العربية نحو بناء تلك التجمعات الوسيطة، وفي رسم وظيفتها وأهدافها(٢٣).

ويظل السؤال الذي تطرحه عملية بناء هذه التجمعات الإقليمية الوسيطة هو: ما المعايير والقواعد التي يفترض من وجهة نظر عملية التوحيد القومي التاريخية، والواقعية، اعتمادها من أجل بناء هذه التجمعات، وإنجاز تجربتها، وربطها بالطموح القومي المستقبلي؟

في ظلّ الأنظمة العربية القائمة، عمت ظاهرة النزعة القطرية التي تحولت تدريجياً إلى نزعة طائفية أو دينية أو ذاتية. ويمكن القول إن النظم السياسية والاجتماعية القائمة اليوم، قد استنفدت أغراضها وصارت مهمتها الأولى هي المحافظة على البقاء، فهي عاجزة عن وضع برنامج للنهضة، بل أصبحت عائقاً أمام تحقيق أي مشروع للنهضة، وهي تتمسك بالقطرية بالرغم من أن جميع الدلائل تشير إلى أن القطرية قد فشلت، ولم تحقق إنجازاً يذكر، وتسببت في إشعال صراعات عربية صارت أهم من المحافظة على الأرض العربية، والأمن العربي الشامل، وفي الوقت نفسه فشلت في تحقيق الأمن القطري، وأصبح هم الفئات الجديدة

(٢٢) أحمد ناجي، «الاتحاد المغاربي: طموحاته وإشكالياته،» **السياسة الدولية**، العدد ١١١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣)، ص ٩٧.

(٢٣) غسان سلامة، «الجامعة والتكتلات العربية،» ورقة قدمت إلى: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح** (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٧٩٩.

المحافظة على مكاسبها الاقتصادية والاجتماعية وليس استعادة الأرض المسلوبة، أو حماية الحقوق المهدورة.

إن هذه الأنظمة السياسية، رغم اختلافها ورفضها التعاون، أو التضامن، تتوحد أمام مواقف معينة في مواجهة الديمقراطية، والهرب من المواجهة الجماعية ضدّ إسرائيل، وتتوحد بل وتكاد أن تشكل نظاماً عربياً واحداً في مسألة القمع والقهر وانتهاك حقوق الإنسان. وحين طرحت بدائل قطرية، في التجمعات الإقليمية كمجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي طرحتها على أسس قطرية، وللمحافظة على قطرية أعضائها. إن القوى السياسية في الوطن العربي في معظمها قطرية، وبالتالي فإنها تعبَّأ قطرياً، وتخوض معارك قطرية، حتّى حين يرفع معظمها شعارات قومية. هكذا تكون الأمة واحدة، وتكون الأنظمة أنظمة أقطار، والقوى السياسية غالباً قطرية، وتكون الأمة عربية، والسياسات الرسمية سعودية، وجزائرية، ومغربية. . . الخ، وهنا نجد أنفسنا أمام الحاجة الملحة إلى النضال القومي لنجعل السياسة سياسة بناء أمة عربية، لا سياسة الخريطة الاستعمارية.

إن أصحاب المواقع الإقليمية قد يؤيدون أي اتفاق أو عمل وحدوي، إذا تبين أن ذلك يمكن أن يحقق لهم مصالح طبقية أو فئوية معينة، يسعون إليها. وإذا اتضح لهم أن الوضع الوحدوي يمثل إنهاء لمصالحهم الفئوية الذاتية في سبيل ما هو أهم وأسمى، يكشف هؤلاء عن حقيقة مواقعهم المعادية للوحدة[٢٤].

ويجمع معظم الباحثين على أن القومية العربية، كمفهوم تبشيري، تشكل الوحدة العربية هدفها الأوّل، وليس فقط كهوية ترتكز على وعي عروبي[٢٥]، تميزت في المغرب العربي بالخصائص التالية:

ـ تأخر ظهورها بالنسبة إلى نظيرتها في المشرق.

ـ عدم تناقضها مع الوطنية بالشكل الذي عليه الحال في المشرق.

ـ ظاهرة التمازج بين العروبة والإسلام.

ولا ندري هل يمكننا من خلال هذه الخصائص الثلاث أن نستنتج أن الوعي القومي في المغرب العربي أقل قوة مما هو عليه في المشرق. فقد يبدو هذا الاستنتاج مقبولاً إذا سلمنا بالخصائص الثلاث المذكورة. فتأخر الظهور يعني بداهة عدم التجذر في الوعي النخبوي والجماهيري، وتعايش الوطنية مع القومية لا ينفي تناقضهما، والتمازج بين العروبة والإسلام

(٢٤) مبدر الويس، «الوحدة والاتحاد في المشروع القومي العربي المعاصر،» **الوحدة**، العدد ٦٥ (شباط/ فبراير ١٩٩٠)، ص ٣٦.

(٢٥) عبد الله ساعف، «الوحدة العربية في الخطاب السياسي المغاربي،» ورقة قدمت إلى: الندوة الفكرية حول الوحدة العربية بين الواقع والطموح، طرابلس، ٢٢ ـ ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٨٩، ص ١.

قد يتفكك نتيجة الصراع على مستوى الحركات السياسية بين المشروع القومي والمشروع الديني أو نتيجة الاحتكاك بالمستويات الخارجية (خارج المغرب العربي).

هذا الوضع الأدنى في التجذر والانتشار، لدى النخب السياسية ولدى الجماهير، للقومية العربية في المغرب العربي، أفرز تجاه «العروبة» مواقف مرجئة انعكست على الخطاب السياسي لأغلب التيارات، حتّى التقدّمية منها[٢٦] باستثناء التيارات القومية ذات الجذور المشرقية (الناصرية والبعثية) التي تعبر عنها الثورة الليبية.

وتعبر هذه المواقف المرجئة عن نفسها تجاه الوحدة بمقولتين: **الأولى** أن الوحدة العربية مشروع يجب تأجيله إلى ما بعد المستقبل المنظور، و**الثانية** اقتصار مفهوم الوحدة على تنسيق المواقف، والتعاون الاقتصادي والثقافي... إلخ، وتدعم توجهه هذا استناداً إلى فشل التجارب والمحاولات الوحدوية، وعدم اجتماع شروط تحقيق الوحدة في الواقع الحالي[٢٧]. وتبقى بعد ذلك مشكلة الانتماء. فاتحاد المغرب العربي في حال نجاحه واستمراره قد يستطيع أن يخلق انتماء مغاربياً، ولكن هذا الانتماء الجديد سيكون على حساب الانتماء القومي، أو الانتماء القطري.

قد يبدو من المسلم به أن اتحاد المغرب العربي من منطلق حقيقته ككيان فوق قطري، سيؤدي حتماً إلى إضعاف الكيان القطري. إلا أن هذا غير صحيح ـ في مرحلة أولى على الأقل ـ ذلك أن التجمعات الإقليمية ومن بينها المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي تكفل، إضافة إلى «محاسن التنسيق والتعاون السياسي والاقتصادي»، فضيلة ضمان استمرار امتيازات الدولة القطرية[٢٨].

فقد كرست معاهدة اتحاد المغرب العربي قطرية المؤسسات الاتحادية، فجعلت من صيانة استقلال كلّ دولة من الدول الأعضاء «غرضاً من أغراض السياسة المشتركة»، فلما كانت المعاهدة قد أبرمت في ظلّ «وفاق مغاربي» فقد خلت إلى حدّ ما من النصّ على «حرمة الكيان القطري». وعلى ذلك، فإن اتحاد المغرب العربي، وكذلك التجمعات الإقليمية العربية الأخرى (مجلس التعاون الخليجي) يمكن أن توظف لحلّ أزمة الدول القطرية مرحلياً، ولإضفاء قدر من الشرعية عليها، إلا أن مرحلية الصيغة الاتحادية (التعاهدية) في تجربة الاتّحاد المغاربي التي أشرنا إليها آنفاً، ستؤدي، إذا سارت في مسار اطرادي طبيعي، إلى ما تسميه ديباجة الاتّحاد باندماج أشمل في ما بينها: وهو اندماج، إذا لم ينل في مرحلة أولى من جوهر الدولة القطرية، فسوف ينال من امتيازاتها وسلطاتها بالتأكيد، ويحقق بالتالي مرحلة

(٢٦) ساعف، المصدر نفسه، ص ٢ ـ ٣.

(٢٧) علي ضوي، «المغرب العربي والوحدة العربية، ملف جاء في ندوة حول الثقافة والمجتمع في الاتحاد المغاربي،» **الوحدة**، العدد ٨٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١)، ص ١٦٤.

(٢٨) حقّي إسماعيل بربوتي، «التكامل الإقليمي والوحدة العربية،» **الوحدة**، العدد ٦٥ (شباط/ فبراير ١٩٩٠)، ص ٢٦.

أساسية في طريق الوحدة العربية، كما يأمل الموقعون على إعلان قيام الاتّحاد، ويجعل من اتحاد المغرب العربي نقيضاً عملياً للدولة القطرية(٢٩).

إن اتحاد المغرب العربي الذي تمّ إحياؤه بموجب معاهدة مراكش، كمجلس التعاون الخليجي، وعلى خلاف التجارب الوحدوية التي تمت خلال عهد تنامي المد القومي، وشيوع المنظور المثالي والتبشيري للوحدة العربية، جاء ليعبر عن ظرف جديد أصبح يمرّ منه النظام الإقليمي العربي، وهو ظرف ما بعد النفط، والانفتاح والتحولات الدولية، تحت ضغط الدعوات الشعبية إلى الديمقراطية والتعددية السياسية، ظرف دخل فيه مشروع خلق سوق عربية مشتركة تحت إشراف جامعة الدول العربية الطريق المسدود(٣٠).

ولعل أهم ما يميز هذا الاتحاد هو أن راسميه كانوا واقعيين أكثر، وأولوا للمرحلية والتدرج في قيام سوق مغاربية واندماج مغاربي أهمية كبرى. وقد استهدفت هذه النظرة الواقعية قيام اتحاد مع احترام خصوصيات كلّ بلد عضو، وبغض النظر عن اختلاف الأنظمة الاجتماعية للدول الأعضاء. ومع بروز هذه النظرة الواقعية التي طغت على كلّ الاتحادات الإقليمية العربية، كان هناك سؤال يطرح نفسه: هل هذه الاتحادات تفتقر إلى بعد قومي، عربي وحدوي، وإلى تعامل معين مع إشكالية الوحدة العربية الشاملة؟

في الواقع إن هذا التعامل يتجلى أكثر على مستوى الخطاب السياسي، كما تتقاسمه كلّ التجمعات العربية الأخرى مع اختلاف المنهجية، وتؤدي الهزات المختلفة التي يتعرض لها الأمن القومي العربي (أزمة الخليج مثلاً) دوراً كبيراً في الكشف عن طبيعة ودرجة الممارسة الوحدوية للتجمعات الإقليمية العربية، وكذلك طبيعة العلاقة بين القطري والقومي في السياسة الوحدوية لهذه التجمعات، فالوحدة العربية في الخطاب السياسي المغاربي تبدو مرتبطة أكثر بتطور السلطة المشخصنة في المنطقة، كما تحددها طبيعة العلاقة القائمة بين هذه السلطة، والقوى السياسية السائدة في كلّ بلد مغاربي. من جانب آخر نجد أن تعامل المغاربيين مع إشكالية الوحدة العربية، يكتسي طابعاً خاصاً يبدو أنّه غير مشابه للتعامل المشرقي. صحيح أن بلدان المغرب العربي تموقعت أكثر في القومية كهوية عربية معاشة، وتركز على الانتماء إلى وعي عربي، وعلى تقاليد ولغة، وثقافة عربية، وأن العروبة والإسلام يعتبران في جلّ الحالات محدداً مهماً لنظرة المغاربيين إلى الوحدة العربية(٣١)، إلا أن هناك

(٢٩) ضوي، المصدر نفسه، ص ١٦٧.

(٣٠) المختار مطيع، «جامعة الدول العربية وإشكالية الاندماج الاقتصادي العربي،» (أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية الحقوق، فاس، المغرب، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠)، ص ٦٤٤.

(٣١) بالنسبة إلى الملك الراحل محمّد الخامس: «فإن الشمال الأفريقي يكون وحدة في الجغرافية والجنس والدين واللغة والتقاليد، ولذلك فمصيره كما كان ماضيه واحد». انظر في ذلك: فاطمة الجامعي الحبابي، **المغرب العربي في الخطاب الملكي منذ الاستقلال إلى قمة مراكش ١٩٥٦/ ١٩٨٩** ([د. م.]: مطبعة فضالة، ١٩٨٩)، ص ٢٧ وما بعدها.

تقاطعاً في الخطابات السياسية المغاربية حول هذه الوحدة، يجد مرجعيته في التلازم القائم بين القومية العربية والنزعة الوطنية. فإذا كانت الأيديولوجيا القومية العربية في المشرق العربي تعتقد بشكل عام أن الارتباط بالنزعة الوطنية يناقض منطقها الخاص، وأنه تمزق وتقطع في التضامن، فإن تقصي النصوص السياسية في بلدان المغرب العربي يبين أن الوعي القومي في هذه البلدان يأخذ معناه الكامل في الوعي الوطني الخاص. وهذا يرتبط بشكل كبير بالشروط الخاصة لتطور حركات الاستقلال(٣٢)، وصيرورتها في هذه البلدان التي اضطرت إلى إعطاء الأولوية للجانب الوطني، وأن للنخبة التي قادت هذه الحركات دوراً حاسماً في هذا التوجه. ويمكن القول في نهاية المطلب أن السياسة العربية لاتحاد المغرب العربي تبدو متقاربة مع المحددات، ويبدو هذا التقارب في أن سياسة هذه التجمعات تعد إفرازاً لاتحاد ظرفي هشّ يخضع أكثر لاعتبارات الاستراتيجية، والمحلية، وأن التمزق الذي يشهده النظام الإقليمي العربي راهناً بسبب أزمة الخليج لأكبر دليل على هذه الحقيقة(٣٣).

كما تجدر الإشارة إلى أن عدم إدراجنا لعلاقات التفاعل والتعاون والتبادل بين كلّ من اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي، لم يكن سهواً، ولا إغفالاً. ولكن هذه العلاقات تطبع الثنائية أكثر من العلاقات الجماعية. فإذا كانت العلاقات الاقتصادية ضعيفة والمشاريع المشتركة بين الدول المغاربية جدّ محدودة، وأغلبها مجمد، والبعض الآخر لم يدخل حيز التنفيذ، مما يجعلنا لا نتصور قيام اتحاد مغرب عربي قوي وموحّد كما هو الشأن بالنسبة إلى مجلس التعاون الخليجي أو الاتّحاد الأوروبي، إلا في المدى الطويل، هذا إذا ما تمّ تجاوز الخلافات الهامشية بين الدول المغاربية ومواجهة الظرفية السياسية التي يواجهها البعض من هذه الدول بحزم وديمقراطية، إذا كان الوضع إذاً، هو كما أشرنا إليه في ظلّ اتحاد المغرب العربي، فكيف يمكننا أن نتصور العلاقات التي يمكن أن تجمّع بين تكتلين جهويين عربيين في إطار مشروعات مشتركة، تهدف إلى تعزيز السوق العربية المشتركة وعلاقات التعاون داخل كلّ تكتل ما زالت ضعيفة؟ ذلك أنّه على الرغم من الخطابات المتعددة من طرف القادة السياسيين لهذه الدول حول التعاون والتكامل بين التكتلات الاقتصادية الجهوية العربية، إلا أن هذا التعاون لم يتعدَ الطابع الثنائي في أحسن الأحوال.

إن دول المغرب العربي تتعامل كلّ واحدة منها على حدة مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. فالمغرب مثلاً تربطه علاقات قوية مع الدول الخليجية، وبالرغم من

(٣٢) حول هذا الموضوع، انظر: علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ([د. م.]: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠).

(٣٣) المختار مطيع، «سياسة اتحاد المغرب العربي إزاء الأمن القومي العربي،» ملف جاء في ندوة حول: «الثقافة والمجتمع في الاتّحاد المغاربي،» **الوحدة**، العدد ٨٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠)، ص ١٩٣ ـ ١٩٥.

المسافة الجغرافية التي تفصل المملكة المغربية عن الخليج العربي، فإن ذلك لم يحل دون قيام علاقات قوية، وإنْ متفاوتة الأهمية مع دول المنطقة، واستندت إلى عناصر تجمّع الطرفين، منها ما هو موضوعي مرتبط بالعروبة والإسلام، وبالنظام القيمي الذي ينتمي إليه الطرفان، وعناصر ذاتية ترجع إلى العلاقات الشخصية التي نسجها الملك الراحل الحسن الثاني من خلال خبرته الطويلة مع القادة والمسؤولين في الدول الخليجية، هذه العلاقات تستند إلى مجموعة من المحددات:

ـ تعد هذه السياسة جزءاً لا يتجزأ من السياسة العربية والإسلامية للمملكة المغربية[٣٤].

ـ إن هذه السياسة تتغذى من حرص المغرب على تبني سياسة متوازنة وعادية مع الدول كافة، حتّى مع الأطراف العربية، قائمة على قواعد القانون الدولي، كاحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية[٣٥].

ـ العامل الثالث الذي شجع على تطور العلاقات المغربية الخليجية هو مساندة دول الخليج لمطالب المغرب في ما يتعلق باسترجاع أقاليمه المستعمرة واستكمال وحدته الترابية.

إن العلاقات الاقتصادية متميزة بين الطرفين، فمن الواضح أن مساهمة الدول الخليجية التي تنامت منذ الصدمة البترولية الأولى، قد تمثلت من جهة في القروض والإعانات الممنوحة للمغرب، وكذلك الاستثمارات في بعض القطاعات السياحية والعقارية حيث تحتل الاستثمارات السعودية والإماراتية والكويتية مكانة بارزة[٣٦].

إذن نستخلص من هذا المثال أن التعاون بين دول الاتّحاد المغاربي ومجلس التعاون الخليجي يتم للأسف بشكل ثنائي وليس بين تكتلين عربيين، ذلك أن النزعة القطرية كما سبقت الإشارة كانت دائماً حاضرة، حتّى حينما ترفع القوى السياسية في الوطن العربي شعارات قومية، وهنا يثور التساؤل حول علاقة اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي بما هو قومي. إن توسيع التبادل وعلاقات التعاون بين التكتلات الجهوية العربية هو الوسيلة الوحيدة من أجل تعبيد الطريق لتحقيق القومية العربية، والأمة العربية الواحدة، ذلك أنّه من غير المستساغ ولا المنطقي أن تبقى الأمة العربية في موقف المتفرج وهي ترى أوروبا تمضي في تحقيق وحدتها بخطى أكيدة، وثابتة، والأمة العربية مستمرة في البحث عن ولاءات

(٣٤) للتفصيل، انظر: الحسان بوقنطار، «السياسة الخارجية المغربية في المحيط العربي،» في: **حوليات**، العددان ٤ ـ ٥ (الرباط: مركز الدراسات الاستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، أكدال، ١٩٩٠)، ص ٢٣ ـ ٤٦.

(٣٥) انظر: عبد الرحيم عنيس، «السياسة المغربية الشرق الأوسطية،» (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الحقوق، جامعة محمد بن عبد الله، فاس، المغرب، ١٩٩٢)، ص ٢٢٤.

(٣٦) بوقنطار، **السياسة العربية للمملكة المغربية**، ص ١٤٥.

لها داخل هذه الدول التي لا يهمها من أمر الدول العربية، لا الديمقراطية ولا حقوق الإنسان، وإنما تحقيق مصالحها الاستراتيجية (النفط في دول الخليج)، والموقع الاستراتيجي والامتداد الجغرافي في المغرب العربي.

خاتمة

يتضح أن واقع اتحاد المغرب العربي في وضعه الراهن غاية في الصعوبة، لما يواجهه من تحديات وعراقيل لم يستطع التخلص منها أو تجاوزها لبلوغ الأهداف التي أسس من أجلها، لكن ذلك يجب ألّا يثبط من عزائم الباحثين والمهتمين بقضايا المغرب العربي، بل ينبغي أن يكون محفزاً لهم للبحث عن الحلول المناسبة لهذه المشاكل المطروحة، وإيجاد الآليات والوسائل الكفيلة بتطوير وتفعيل اتحاد المغرب العربي، لتحقيق الأهداف والطموحات التي تسعى الشعوب المغاربية إلى بلوغها من تنمية ورفاهية، والتخلي عن الأساليب والآليات التي تمّ اتباعها خلال نصف القرن الماضي، والتي كانت تركز على الجوانب المعنوية والروحية على حساب الأبعاد المادية، بعد أن بينت التجربة أن التواجد في المنطقة الجغرافية نفسها لا يحقق التكامل الاقتصادي بصفة تلقائية، وكذلك أنّه من غير الممكن تحقيق تكامل مغاربي فعال على أساس الدين والتاريخ والتكوين الثقافي والنفسي المشترك ـ فضلاً عن الكفاح المشترك ـ وهي العناصر المؤسسة لفكرة المغرب العربي في وعي أبنائه دون اعتبار الحاجات الحاضرة المطروحة والمستقبلية المفترضة، كما صار كذلك من غير الممكن بناؤه في ضوء الحاجات الواقعية والتحديات القائمة وحدها دون اعتبار للماضي وعوائقه، بل لا بُدَّ من رؤية واضحة تقوم على استراتيجية طويلة المدى وإرادة تعمل باستمرار لإنجازه ■